

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

### عدم الانتشار

ورقة عمل مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية

- ١- يواجه عدم الانتشار اليوم، شأنه شأن الركيزتين الأخريين لمعاهدة عدم الانتشار، تحديات شديدة نشأ معظمها عن عدم امتثال عدد من الدول الحائزة لأسلحة نووية لالتزاماتها بموجب المادتين الأولى والسادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومما عجل بسباق التسلح النووي هو استمرار لجوء عدد من الدول الحائزة لأسلحة نووية، بما يتنافى وتعهداتها بموجب المادة السادسة، للردع النووي كمذهب لدفاعها وأمنها بدلاً من اتخاذ خطوات عملية لترع السلاح النووي. وبالحفاظ على ترساناتها النووية وانتشارها الأفقي عن طريق نقل تكنولوجيات نووية ومواد جيدة لصنع الأسلحة إلى دول ليست أطرافاً في المعاهدة، أسهمت هذه الدول الحائزة لأسلحة نووية أيضاً في ظهور أطراف جديدة حائزة لأسلحة نووية. ومن الواضح أن هذا ينتهك التزاماتها بموجب المادة الأولى.
- ٢- وقد حاولت بضعة بلدان الإيحاء خطأ بأن شواغل الانتشار نشأت عن دول غير حائزة لأسلحة نووية. هذا فضلاً عن أنها تحاول أيضاً بدعاية كاذبة ومضللة وصف الطاقة النووية بأنها مرادف للأسلحة النووية. وهذا في وقت تخضع فيه جميع الأنشطة النووية للأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية في معاهدة عدم الانتشار للضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي وقت تخلت فيه بالفعل عن الخيار النووي ولا تشكل من ثم تهديداً لأطراف أخرى.
- ٣- ولا يجوز أن يفوت بسهولة على مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ولجانه التحضيرية أن دولاً معينة حائزة لأسلحة نووية تعزز دور ومركز الأسلحة النووية في مذاهب دفاعها وأمنها وتعمل على انتشار هذه الأسلحة إلى أطراف أخرى، بما يتنافى وتعهداتها القانونية. فعدم تنفيذ المادة الأولى من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية والافتقار إلى أية ضمانات للتحقق من التزامات هذه الأطراف المنتهكة لتعهداتها قد أثاراً صعوبات حمة فيما يتعلق بمبادئ المعاهدة وغاياتها. ذلك أن هذه الدول قد تعهدت بموجب معاهدة عدم الانتشار بإزالة ترساناتها النووية وعدم تطويرها ونقلها إلى أطراف أخرى. وعلى المدى الطويل، أدى الحفاظ على هذه الأسلحة للإنسانية والتهديد باستخدامها إلى إضعاف الأمن الدولي وتعرضه للخطر.

٤- وفي السنوات الأخيرة، بذلت جهود لاستعراض مبادئ معاهدة عدم الانتشار بغرض تعديلها في معاهدة أحادية الهدف. وفي هذا الصدد، تم للأسف التغاضي تماماً عن التزامات نزع السلاح النووي ومُنِع الحصول على مواد وتكنولوجيات نووية سلمية. وفي الوقت ذاته، اشتد التركيز أكثر من اللازم على التزامات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في مجال عدم الانتشار. وسُعي بنهج تحريفي إلى فرض قيود أكثر تطرفاً وتشدداً على سبل الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية. وهذا النهج التحريفي لعدم الانتشار قد حاول قُصر التكنولوجيا النووية على الدول الحائزة لأسلحة نووية دون سواها وعلى عدد بسيط من الدول الحليفة لها. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت هذه الدول التي كانت قد استحدثت الأسلحة النووية قيوداً على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي من رأيها أنه لا ينبغي تحويل الطاقة النووية إلى أسلحة. وليس من شأن نهج كهذا إلا أن يرسل رسالة خاطئة. ومعنى هذه الرسالة هو أنه إذا أريد الحصول على إذن للدخول في النادي النووي، لا بد لدولة ما أن تطبق بدون وجه حق الشروط التالية:

(أ) تبني موقف ثابت وحازم فيما يتعلق بالحفاظ على الأسلحة النووية والاعتراض على نزع السلاح النووي؛

(ب) مأسسة الاعتماد على الأسلحة النووية كوسيلة للحفاظ على الأمن والتخطيط لاستخدامها ضد أهداف حقيقية وصورية؛

(ج) رفض التزامات عدم الانتشار ومواصلة إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها بانتظام.

وقد يبدو ذلك غريباً ولكنه للأسف واقع سائد في الساحة الدولية.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك ما يبرر استحداث أسلحة نووية بشكل سري من جانب دول ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار. والأسوأ أن هذا البرنامج النووي يُدعم بالتعاون وبنقل التكنولوجيا والمعدات والأجهزة النووية. ومن المسائل المثيرة للقلق أن نهجاً كهذا قد طبق على برنامج الأسلحة النووية في إسرائيل التي هي حليفة مخلص للولايات المتحدة، مما يتيح لها إنتاج أسلحة نووية دون أي عقاب. ومما يمكن التنبؤ به تماماً في ظل الاتجاه الراهن هو أن الأسلحة النووية في النظام الإسرائيلي، وهي الأسلحة التي أعترف رئيس وزرائها علناً بوجودها، ستظهر على الملأ وسيتم الاعتراف بها بل ومكافأها.

٦- وينبغي للمؤتمر الاستعراضي ولجانه التحضيرية معالجة مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية بطريقة حاسمة لإثبات أن النهج الذي تنتهجه هذه الدول في الوقت الحاضر قد أنشأ مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر للمجتمع الدولي. ومن الأمور الأساسية تعيين ودراسة جميع حالات الانتشار التي تسببت فيها دول معينة حائزة لأسلحة نووية. وليس بوسع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تغض الطرف عن حيازة حلفاء وشركاء هذه الدول لأسلحة نووية. ولا سبيل لإدامة معاهدة عدم الانتشار ودعمها على نطاق واسع من جانب الدول الأطراف إلا بقيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٧- وتقتضي التحديات الراهنة التي يواجهها نظام عدم الانتشار اتخاذ ترتيبات جديدة ووضع استراتيجية جديدة لمنع قيام عدد من الدول الحائزة لأسلحة نووية باتخاذ ترتيبات تعسفية لانتشار الأسلحة النووية. ولا بد للمؤتمر الاستعراضي من اعتماد نهج جديد لعدم الانتشار والتشديد على نماذجه الأساسية والرئيسية. والامتنال الكامل لعدم الانتشار يتطلب تنفيذ المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية وينبغي من ثم دراسة مسألة إنشاء آلية قوية للتحقق من تنفيذ المادة الأولى من جانب هذه الدول. هذا بالإضافة إلى أنه ينبغي للمؤتمرات الاستعراضية دعوة الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى تنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة تنفيذاً كاملاً.

٨- وبهذا المعنى، ينبغي تصميم الاستراتيجية الجديدة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ على أساس التنفيذ الكامل للالتزامات الدول الحائزة لأسلحة نووية بحيث تغطي القضايا الرئيسية التالية:

(أ) إن عدم احترام مبدأ عدم الانتشار من جانب دول معينة حائزة لأسلحة نووية يشكل الخطر المباشر والأساسي الذي يهدد نظام عدم الانتشار؛

(ب) ينبغي تحديد المركز القانوني للمادة الأولى من المعاهدة وتنفيذها من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء آلية للتحقق شبيهة بتلك المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة أمر أساسي؛

(ج) ينبغي إعادة النظر في المفهوم القديم الذي مؤداه أن مخاطر عدم الانتشار تأتي من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وينبغي للاستراتيجية الجديدة لمؤتمر الاستعراض أن تركز على مخاطر الانتشار التي تثيرها الدول الحائزة لأسلحة نووية؛

(د) لا بد من دراسة جميع حالات الانتشار التي تسببت فيها دول معينة حائزة لأسلحة نووية؛

(هـ) من أجل اتخاذ تدابير لتعزيز عدم الانتشار، ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تمتنع أيضاً عن التعاون مع دول ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار وأن تتعهد بعدم نقل أية مواد ومعدات ومعلومات ومعارف وتكنولوجيا إليها؛

(و) إن الحل الوحيد لإزالة أوجه القلق الناتجة عن مسائل عدم الانتشار والتهديدات باستخدام الأسلحة النووية هو رفض الردع النووي رفضاً تاماً من خلال معاهدة عالمية لزرع السلاح النووي؛

(ز) ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ظل هذه الظروف، أن تثبت أكثر من ذي قبل التزامها وتفانيها لا بتنفيذ الضمانات فحسب، بل وبتسهيل تطوير الطاقة النووية باعتبار أنها تشكل غرضها الرئيسي والأولي.

- - - - -